سفير تركيا فضلي تشورمان في حديث لـ« الثورة »:

تهريب الأسلحة من تركيا إلى اليمن مشكلة تؤرق البلدين وأنقرة لن تتساهل مع متجاوزي القانون..

شهدت العلاقات اليمنية التركية تحولات كبيرة في الفترة الأخيرة ودخلت معها مرحلة جديدة من التعاون المتميز في مختلف المجالات ، وأسهمت تركيا بدور فاعل في دعم وحدة وأمن واستقرار اليمن ومسيرة التحول السياسي التي تشهدها بلادنا من خلال إعلان تركيا إلى جانب دول الخليج والدول الراعية للمبادرة الخليجية تقديم الدعم لبرنامج الاستقرار المرحلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ..
ولعل زيارة الرئيس التركي لبلادنا كان لها الأثر الكبير في تنامي وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين على مختلف الأصعدة ...
الـ(الثورة) التقت سفير تركيا بصنعاء السيد فضلي تشورمان ..وأجرت معه حواراً مفصلا حول كل ما يتصل بأوجه التعاون اليمني التركي ومستقبل العلاقات بين البلدين ودور تركيا في دعم العملية السياسية في اليمن ...فإلى تفاصيل الحوار

اجرى الحوار / افتكار القاضي
ترجمة / رسلة جمال با علوي

• وقعت اليمن وتركيا عدداً من اتفاقيات التعاون وخصوصا بعد زيارة الرئيس التركي لليمن .. لكن معظم هذه الاتفاقيات لم تجد طريقها للتنفيذ .. لماذا برأيكم ؟

-بعض هذه الاتفاقيات أو ربما من الأفضل القول أن جميعها لم يتم التصديق عليها وذلك لأنه ومباشرة بعد توقيع هذه الاتفاقيات دخلت اليمن في فترة أزمة ولم يتحرك شيء وبعض هذه الاتفاقيات أصبحت لا قيمة لها لأن الحكومة تغيرت ولم يتم عمل أي شيء في عملية التصديق لذلك كان علينا إعادة تجديد بعض هذه الاتفاقيات مثل الاتفاقية المعنية بإلغاء الفيزا بين البلدين فقد قمنا بتجديدها وقد انتهى الجانب اليمني من عملية تصديق هذه الاتفاقية وبمجرد انتهاء البرلمان التركي من عملية التصديق فسوف نقوم بتطبيقها مباشرة، وهنالك أيضا بعض الاتفاقيات الأخرى التي تم تطبيقها بالفعل ونقوم كذلك بالإعداد لبعض المشاريع بين تركيا واليمن تعتمد على هذه الاتفاقيات. فمثلا هنالك عشرة دبلوماسيين يمنيين يتم إرسالهم إلى تركيا للتدريب الدبلوماسي سنويا، وهنالك خمسة مرشحين من أعضاء الشرطة اليمنية يتم ابتعاثهم كل سنة إلى كلية الشرطة التركية للتدريب والبعض الآخر يذهب إلى التدريب في الكليات العسكرية،مثل هذه المشاريع ماضية الآن بالفعل والبعض الآخر ما زال في طريق التطبيق مثل مذكرة تفاهم بين الهيئة العليا لمراقبة المناقصات في اليمن مع نظيرتها التركية للتدريب والتأهيل وما إلى ذلك. وكان هناك اليوم عرض من تركيا لإعادة توقيع اتفاقية تعاون بين منشأتين عسكريتين بخصوص تبادل المعدات، فمثل هذه الاتفاقيات يتوجب علينا إعادة تجديدها وفي البعض الآخر يتوجب علينا فقط المرور من خلال البرلمان لإنهاء عملية التصديق لذلك معظم الاتفاقيات حية بالفعل والبعض الآخر نحاول إعادة إنعاشها. هذه بعض المجالات التي تقضي فيها السفارة جل وقتها وطاقتها.

الدعم التركي

*** أعلنت تركيا تقديم 100 مليون دولار في مؤتمر أصدقاء اليمن بنيويورك .. كيف تم تخصيص هذه المساعدة ؟ وماذا قدم منها لليمن حتى الآن ؟**

- حتى الآن تم صرف 3 ملايين فقط وهو مبلغ صغير جدا ولكن في صدد صرف هكذا مبلغ فنحن بحاجة إلى مشاريع تنفق فيها هذه المبالغ ونحن بالتأكيد في تواصل مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهذا الشأن. ولكن ما قمنا به بالفعل هو صرف ما يقارب 2،5 مليون دولار لجلب المستشفى المتنقل الذي وصل إلى صنعاء في السابع من يناير في طائرة شحن خاصة تحمل 40 طنا من المواد وهي تعتبر مستشفى متكاملاً يحتوي 70 سريرا، وقد كان هذا بطلب من دولة رئيس الوزراء / محمد سالم باسندوة شخصيا عندما تحدث إلى رئيس الوزراء التركي السيد / رجب طيب اردوغان، وقد أخذت منا وقتا لتوفيرها. هنالك أيضا قرابة المليون دولار قمنا بصرفها على المرضى الذين يزيد عددهم على المائة مريض والذين كانت تتراوح حالاتهم بين المعقدة والحرجة جدا والتي تحتاج بعضها إلى علاج على المدى الطويل حيث يكون العلاج فيها باهظا جدا. أما بقية المبلغ فسوف يتم توزيعه على مشاريع صغيرة متفرقة وسوف لن نقوم بصرفها دفعة واحدة. فالمبلغ الذي قمنا بتخصيصه لا يعد كبيرا مقارنة ببعض البلاد الشقيقة ، وقمنا باختيار مشاريع قد تبدو صغيرة ولكن لها تأثيراً قوياً في الحياة اليومية.

*** هل بدأ المستشفى المتنقل بالعمل بالفعل أم لا؟**

- ما زالت الحكومة اليمنية تبحث عن المكان الذي ستضعه فيه فكما سمعت بأن وزارة الدفاع تحتاجه أكثر من وزارة الصحة وفهمت بأن وزارة الدفاع هي التي ستأخذها على الأرجح وأعتقد أنهم سيقومون بوضعها في منطقة قريبة من عدن أو أبين. ومعضلة أخرى هو أنهم عندما أرسلوا المستشفى المتنقل لم يضعوا في عين الاعتبار أنها قد تحتاج إلى مولد كهرباء الشيء الذي أخبرتنا به الحكومة اليمنية وقد سألنا أنفرة إن كان بالإمكان توفير مولد كهربائي كذلك مما أضاع بعض الوقت ولكننا مؤخرا علمنا أن وزارة الدفاع اليمنية تملك مولدا يمكن استخدامه ،وفي هذه الأيام أقوم بمتابعة الحكومة اليمنية

> **إلغاء التأشيرة بين البلدين سينعكس بشكل ملحوظ في تعزيز العلاقات التجارية والسياحية**

لأستفسر منها عن المكان الذي قرروا وضع المستشفى المتنقل فيه لنقوم بالافتتاح رسميا إن شاء الله.-خاصة وان المستشفى مجهز بالكامل ويحوي كل شيء وسيقوم بالتدخل الجراحي في العمليات الجراحية الأكثر تعقيدا ويمكن نقله من مكان إلى آخر.

*** ذكرتم أن هناك أوجهاً للتعاون بين اليمن وتركيا في العديد من المجالات ..ماذا عن العلاقات التجارية والاستثمارية وحجم التبادل التجاري بين البلدين؟؟؟**

أقمنا عدداً من شركات الاستثمار في اليمن لكن ليس بالشكل المطلوب وهنالك 16 شركة مستثمرة في اليمن ، بعضها قد أنهت فترة عملها والبعض الآخر مازال مستمرا وهنالك أيضا بعض المشاريع الجديدة التي يتم مناقشتها، ولكن يتوجب القول أن كل هذه الاستثمارات تتراوح بين المتوسطة والصغيرة الحجم ونحن قادرون على استقطاب المزيد من الاستثمارات، ونعمل جاهدين لتحقيق هذا الشيء ، وبالتأكيد فإن تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار في اليمن سوف يزيد عدد هذه الاستثمارات تلقائيا. ويمكننا التأكيد بأن زيارة وزير النفط والمعادن اليمني إلى تركيا،كانت مؤشراً جيدا لزيادة فرص الاستثمار بين البلدين فقد كانت هنالك مذكرة تفاهم تم توقيعها بين اليمن وتركيا في الاستثمار في جانب استخراج المعادن خاصة الذهب وأعتقد أن هناك شركة ستأتي قريبا في فرصة أخرى عندما يزور وزير الطاقة التركي اليمن وسوف نتحرك أكثر في هذا الجانب، إضافة إلى أن هناك استثمارات أخرى سوف تتم في المستقبل القريب في مجالات عدة منها عمل مصانع للرخام، والملح، وربما في المستقبل يمكننا توقع المزيد من التعاون في جانب الثروة السمكية والصيد، ومزارع المأكولات السمكية والتي تعتبر مجالا مهما خاصة وأن هناك ثروة سمكية في اليمن لا تتوافر في أي بلد آخر . وهنالك مصنع للرخام تم افتتاحه مؤخراً في الحديدة. أيضا أحد المجالات الذي ينمي التعاون بشكل ملحوظ وهو مجال التعاون الدولي (المساعدة التركية(. فكما تعلمون مكتب التيكا (وكالة التعاون الدولية التركية) أفتتح هنا في اليمن وهناك بعض الجهات في اليمن لديها مشاريع سيقوم المكتب بتمويلها في مجال التنمية الاقتصادية والمجتمعية عامة وسنعمل أكثر على تحقيق ذلك.

*** هل من الممكن أن تحدثنا أكثر عن التيكا، ماهي أعمالها، وما الخدمات التي تقدمها؟**

* التيكا هي وكالة التعاون الدولية التركية، وهي المسئولة عن التخطيط الدولي للمساعدات التركية الدولية. مهتمة بإقامة مشاريع جديدة ، مثلا عمليات توزيع الغذاء على الأسر المحتاجة، في الحديدة وعدن وبعض المناطق الأخرى في صنعاء كذلك. بعيدا عن برامج توزيع الغذاء هنالك أيضا مشاريع أخرى مثل تجهيز المعهد الفني التقني التركي اليمني بالأدوات والمعدات والأثاث، وسوف تصبح هذه المدرسة مثالا جيدا

> **الجانب اليمني يشجع المشاريع الاستثمارية في البداية وعند مرحلة التنفيذ تواجه عراقيل تنفرها**

> **مستشفى متنقل بتكلفة 5,2 مليون دولار وصل صنعاء في يناير ولا يزال يبحث عن مكان ...**

للتعاون. حاليا يوجد لدينا جانب صناعة حلي الفضة، وسوف نقوم بتطبيق برامج مماثلة في عدن والحديدة إن شاء الله..مشروع آخر نعمل عليه الآن هو تأسيس 3 أو 4 مراكز غسيل كلى والتي وعدنا بتأسيسها إضافة إلى أننا استقبلنا بعض مرضى وجرحى الثورة في المستشفيات التركية في السنة الماضية أرسلنا 100 جريح في أحداث سنة 2011م. إضافة لذلك لدينا برنامج سنوي بإرسال 25 مريضاً مجانا إلى تركيا والآن قمت بتوقيع اتفاقية مع وزير الصحة العامة والسكان تقضي بزيادة هذا الرقم إلى 100 مريض. وكذلك دعوة عدة خبراء من تركيا في مجالات مشابهة لتحسين التعاون بين البلدين و نحن مستعدون لتقبل أي اقتراحات من الجانب اليمني.

• تهريب الأسلحة من تركيا إلى اليمن أخذت تتزايد بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة؟ من يقف وراءها برأيكم؟ وهل ستؤثر على مستوى العلاقات بين البلدين؟ وكيف يمكن الحد من ذلك ؟

-أولا وقبل كل شيء يتوجب عليّ القول بأن هذا الشيء يؤذينا بنفس القدر الذي يؤذي اليمن، إذا كان هناك تهريب سلاح من تركيا إلى اليمن فهذا تجاوز للقانون ليس فقط في اليمن ولكن كذلك في تركيا ونحن لا نتساهل في مثل هذه القوانين أبدا، ونحن نعمل أقصى ما نستطيع لمنع ظهور مثل هذه ألاشياء. وبيننا تعاون جيد جدا مع السلطات اليمنية .. وقد دعاني رئيس مصلحة الجمارك إلى عدن عندما تم القبض على شحنة أسلحة تركية ومن خلال مشاهدتي لها وجدت إنها أسلحة معدة لإطلاق رصاصات بلاستيكية وليست رصاصات حقيقة. والنوع الآخر هو ما نستطيع أن نطلق عليه الأسلحة الفارغة والتي تقوم بعمل صوت ولكنها لا تطلق الرصاص. وهذه الأسلحة تصنعها بعض الشركات التركية الصغيرة ، وهنالك أيضا تقريبا 110 قطعة تعتبر تقليدا للبندقية ولكنها فقط نسخ بلاستيكية وليست حقيقية. ولهذا فإن هذه الأسلحة الصغيرة سواء كانت بلاستيكية أو مصنوعة تصنع في تركيا ومرخصة على أنها أسلحة تسبب رضوضاً وتتبع قوانين أقل صرامة من الأسلحة الحقيقية. وفي العديد من البلدان هذه الأسلحة تستخدم من قبل الشرطة عندما يودون السيطرة على الحشود فبدلا من إيذاء الناس فإنهم يحاولون إخافتهم، ، لذلك فإن هناك تصنيعاً وتجارة قانونية لهذه الأسلحة. ولكن ما شاهدناه في اليمن أن هذه الأسلحة تخبأ في صناديق أو حاويات وعدم الإفصاح بامتلاكها لأن ذلك يعتبر خرقا واضحا للقانون، فالقضية ليست أن هذه الأسلحة حقيقية أم لا ولكن كونها لم يتم الإفصاح عنها فهذا يجعلها غير قانونية. وربما أن المهربين كانوا يودون جلبها إلى اليمن ومن ثم تغيير حشو السلاح لتصبح أسلحة حقيقية ومن ثم بيعها بسعر يعادل عشرة أضعاف السعر الذي أشتروه بها لأن الأسلحة هذه رخيصة جدا. في الحقيقة لا أعلم تماما من وراء هذه المحاولات .

وهناك شحنتين أنا على ثقة منهم أما بقية الحالات فلا علاقة لها بتركيا أو لا أملك المعلومات التي تثبت بأنها على علاقة بتركيا. الأولى كانت في عدن في بداية شهر أكتوبر كانت هناك شحنة أعلنت على أنها شحنة بسكويت وكيك وبداخلها في العمق بعض الصناديق التي تحتوي أسلحة يد صغيرة والتي كانت 300 منها مجمعة مكتملة وبقيتها على شكل قطع والتي يتوقع أنها كان من المفترض أن يتم تجميعها هنا كأسلحة حقيقية وتغيير رصاصاتها، وفي هذه الحالة نعلم أن الحاوية أتت بالفعل من تركيا،والحالة الأخرى التي وجدت كذلك كانت شحنة أخرى في وقت مقارب للشحنة الأولى والتي أتت في نوفمبر ولكن لم يطالب بها أحد وبعدها قررت السلطات اليمنية فتحها فوجدوا أسلحة يد أخرى ولكن بكميات أكبر هذه المرة، وفارغة وقد رأيتها بنفسي، وفي السفارة هنا نقوم بالتعامل مع هذه الادعاءات على الفور و الاتصال والحصول على بعض المعلومات عنها، لكنني أفضل الحصول على معلومات مباشرة من السلطات اليمنية قبل وسائل الاعلام ذلك يعطي مجالا للجانبين التركي واليمني للقيام بتفتيشات مفاجئة، قد تمكننا من الحصول على أدلة تمكننا من عمل بعض الاستخبارات. وبالطبع عندما تنتشر هذه المعلومات فإننا نفقد جميع هذه الفرص ويأخذ المهربون احتياطاتهم وهنا لن نتمكن من القبض عليهم متلبسين..

وعموما فإن مثل هكذا محاولات لن تؤثر على العلاقات بين اليمن وتركيا بل على العكس سوف تجعلها أقوى وذلك لأن التعاون الذي يتبعها بين السلطات والمسئولين في الحكومتين، مثلا زياراتي المتكررة لوزير الداخلية، رئيس مصلحة الجمارك، وزير الخارجية، و رئيس الوزراء وكذلك المسئولين الأتراك الذين يتبعون القضية في تركيا ويتبادلون المعلومات مع الجانب اليمني، فهذا يولد تعاوناً ممتازاً وفي نهاية هذه القضية، كل من كانت له نية في الإساءة إلى العلاقات سوف لن ينجح، وعلاقتنا لن تصبح إلا أفضل. ونحن كحكومة تركية سعيدون جداً بأن الحكومة اليمنية استطاعت إيقاف هذه المحاولات. ونحن بدورنا نقوم بالتحقيق في هذه القضايا ، فقبل عامين من الآن كان هناك شحنة أسلحة تم القبض عليها في ميناء دبي ، ، مصنوعة في تركية وكانت قادمة إلى اليمن، وفي ذلك الوقت كانت الأسلحة تحمل اسم ماركة عليها من شركة تركية وكان من الواضح جداً معرفة من هو المصنع لهذه الأسلحة وقامت الحكومة التركية مباشرة بعمل تفتيش مفاجئ لتلك الشركة ووجدت أسلحة شبيهة بالأسلحة التي وجدت في الشحنة والتي يتم تصنيعها بشكل مخالف للأنظمة لأنهم حصلوا على رخصة لصنع الأسلحة التي تسبب رضوضاً بشكل مصمت لا يسمح بتغيير الخرطوشة. وعندما تقوم بتصنيع هكذا أسلحة لتكون أسلحة تسبب رضوضا فإنها تبقى كذلك لأنك لن تستطيع استبدال أو تغيير أي شيء فيها،ولكنهم كانوا يخططون لعمل أسلحة قابلة للتعديل لاحقا و قاموا بتصنيع الأسلحة بشكل مخالف للرخصة التي منحت إليهم وعندما اكتشفت الحكومة التركية هذا التلاعب قامت بإلغاء الرخصة الممنوحة إليهم والشخص الذي يملك المصنع تم وضعه في السجن لمدة سنة. هذه القضية كانت الأمور فيها واضحة لأن اسم الماركة كان موجودا على السلاح. ولكن يبدو أنهم أخذوا درسا من تلك الحالة ففي شحنة عدن وجدنا شيئا يبدو كماركة لكنه ليس حقيقيا فقد قاموا بتقليد اسم لماركة أمريكية تدعى (روجر) والشحنة التي وجدت في عدن تحمل الاسم (روجر) فهذه الخدع معروفة عندما يريد بعض الناس تقليد ماركة معروفة فإنهم يقومون بتغيير حرف واحد. وقد قامت السلطات اليمنية بتزويدنا بعينة من تلك الأسلحة قمنا بإرسالها إلى تركيا لعمل الفحوصات المخبرية اللازمة لمعرفة الشركة التي قامت بالتصنيع لأنه لا يوجد لدينا تلميح مباشر عن الشركة المصنعة..

> **تركيا تدعم بقوة التسوية والحوار ومتفائلون بمستقبل مشرق لليمن**

* تركيا استضافت عشرات من جرحى الثورة الشعبية .. كم عدد الجرحى الذين تم علاجهم حتى الآن؟ وماهي الجهات التي يتم تسفير الجرحى عن طريقها؟ وهل ستستقبلون حالات جديدة؟

- أعتقد أن هناك 75 من المرضى ذهبوا بالفعل إلى تركيا وقد انتهت فترة علاجهم ، ربما هنالك فقط حالتين أو ثلاث ممن لا زالوا في تركيا ولكن حالاتهم تحتاج لوقت أطول لشفائهم . وهنالك للأسف بعض الحالات التي لايمكن عمل أي شيء بخصوصها طبياً، بسبب الأخطاء الطبية التي أجريت عليهم وأن الوقت قد فات لمساعدتهم وهذه الأعداد تم تسفيرها عن طريق رئيس الوزراء اليمني أو عن طريق توكل كرمان ولكن في الدفعة الأخيرة وبسبب العديد من الاتهامات من مختلف الجوانب قررنا أن نختار بأنفسنا ولذلك قمنا بإحضار أطباء أتراك وقاموا شخصيا بفحص الحالات القابلة للعلاج في تركيا. وقد قام الأطباء برفقة المنسق الذي يعمل لدينا بزيارة مختلف المستشفيات اليمنية. وأريد أن أقول شيئا في هذا الخصوص، وهو أني محبط جدا لأن هناك جهات مختلفة تتهم بعضها البعض وتتهمنا كذلك حتى في مثل هذه الحالات البعيدة كل البعد عن المصالح بأننا نقوم باختيار فئة وتفضيلها على الأخرى ونحن كل مانريد فعله هو المساعدة.

> **16 شركة تركية مستثمرة في اليمن ..وتحسن الأوضاع الأمنية سيشجع على مزيد من الاستثمارات**

*** السياحة هل يمكن تفعيلها بين البلدين ؟ وماهي المشاكل التي تواجهكم في هذا الجانب ؟**

- السياحة هي إحدى المجالات التي تتوفر فيها العديد من الإمكانيات. دعونا نضع جانبا السواح اليمنيين الذين يذهبون إلى تركيا فهذا المجال في تطور حاليا. مع اتفاقية إلغاء الفيزا الثنائية والتي تعتبر قيد التنفيذ الآن فسوف نرى قفزة في الزيارات المتبادلة بين البلدين. و بالنسبة للسواح الأتراك، فاليمن تعتبر وجهة مرغوبة.. وحاليا، هنالك مشكلتين تواجه تطور السياحة في اليمن، نقص الأمن (المتمثل في الاختطافات)،ونقص المنشآت الملائمة. فاذا حدث تطوير في هذين المجالين، يمكن للسياحة بأن تصبح مصدرا رئيسيا للدخل في اليمن وكذلك طريقة لإعادة تداخل اليمن مع العالم. لأن السياحة تعتبر مصنعا بغير مدخنة، حيث تمتلك اليمن مناظر خلابة جدا، وحضارة راقية، كما أن تاريخها وأناسها استثنائيون.

*** بعد موافقة الحكومة اليمنية على إلغاء التأشيرة بين البلدين بموجب اتفاقية التعاون .. ماهي الثمار والنتائج التي ستتحقق للبلدين برأيكم ؟**

- اتفاقيات إلغاء التأشيرة تتبع معايير سياسة تنطبق على الإقليم، فإننا نشهد تطورا في العلاقات التجارية والسياحية في الجانبين مع البلدان التي نقوم بتوقيع اتفاقيات تنقل بدون الحاجة إلى تأشيرة بيننا. نتوقع أن نشاهد تطورا مماثلا مع اليمن. المزيد من رجال الأعمال اليمنيين سوف يسافرون إلى تركيا والمزيد من الأتراك سوف يسافرون إلى اليمن كنتيجة لإلغاء التأشيرة بين البلدين وهذه ستكون الشرارة التي ستبدأ بعدها حتى العلاقات الشخصية في مختلف المجالات.

*** ذكرتم أنه سيكون هناك تنفيذ مشاريع في مجال الطاقة والكهرباء .. ما الذي تم تنفيذه وهل من صعوبات تواجه تنفيذ المشاريع التركية في اليمن؟**

- لم نقم بعمل أي مشاريع في مجال الكهرباء حتى الآن. هنالك بعض المشاريع التي تم تطويرها من خلال شركات تركية لكن لم تثمر أي منها بعد. والسبب أن، معظمها يعود إلى الطريقة التي يعمل بها النظام اليمني. الجانب اليمني يبدي استعدادا في المراحل الأولى من المشروع ويعطون آمالاً كبيرة وحافزا للشركات بأن تعمل على التحضير للمتطلبات الأولية لمشاريع كبيرة ومعقدة، وعلى حساب الشركة نفسها بالتأكيد، وفي هذا المفهوم سوف يكون مشروعا مربحا للطرفين. ومن ثم تأتي المرحلة الأكثر صعوبة وهي التفاوضات الحقيقية للمشاريع. وهنا نجد أن الجانب اليمني يحاول زيادة أرباحه،. وطبعا هنالك دوما نهاية لهكذا مناورات كما هي الحال في أي مفاوضات.

• التعاون الاعلامي بين اليمن وتركيا يبدو خجولا لماذا؟

- لا أعلم لماذا بالتحديد، ولكننا نعمل على تأسيس روابط في هذا الجانب. الإعلام التركي عامة يبحث عن المزيد من المبيعات والتقييم "الشيئان اللذان يعتبران أحد المحفزات الأساسية للإنتاج الإعلامي الحر" . ولكن الأيام القادمة سوف نشهد تطورا كبيرا في مجال الإعلام وفي تحسن أداء النظام ككل، وقد قمنا بتضمين بعض مجالات التعاون في الصحافة والإعلام و البروتوكول الخاص بالمجلس الاقتصادي المشترك والذي تم توقيعه في صنعاء مؤخرا.

*** كيف تنظرون لمستقبل اليمن بعد عملية التحول السياسي ؟**

- نحن متفائلون بأن اليمن سيستمر وسيكمل الإنتقال السلمي. نرى مستقبلا مشرقا لليمن خاصة وأن اليمن تمر خلال مرحلة انتقال سلمية نسبيا، عبر التفاوض. والإجماع ليسا دائما الطرق الأكثر سهولة للوصول للهدف. بل على العكس تماما، ربما تكون أكثر الطرق صعوبة،ولكنها قيمة للغاية،لأنها لن تحل المشاكل الراهنة فقط،ولكنها إذا استخدمت بطريقة ناجحة،سوف تعطي المجتمع أداة لحل جميع المشاكل المستقبلية،وهذه الأداة هي بحق الطريق الصحيح إلى الديمقراطية.